

باسم صاحب السمو أمير دولة الكويت
 الشيخ نواف الأحمد الجابر الصباح
 المحكمة الكلية
 محكمة الجنح
 جنح عادية حولي [٥]



بالجلسة المنعقدة علناً بالمحكمة الكلية في يوم : ٢٠٢٠/١١/١٩ م

القاضي	ناصر مشاري العوضي
ممثل الادعاء	هليل الحربي
أمين سر الجلسة	جراح العميرة

((صدر الحكم التالي))

في القضية رقم: ٢٠٢٠ / ٦٦٨ جنح عادية - ١٤٥ / ٢٠١٩ السلام.
 الرقم الآلي : ٢٠١٠٢٠٩٤٠
 المرفوعة من:
 ضـ

الأسباب

بعد الاطلاع على الأوراق:

حيث إن الادعاء العام اسند للمتهم انه بتاريخ ٢٠١٩/٨/٣١ بدانة اختصاص مخفر شرطة السلام:

اهان بالقول كلا من المجنى عليه الأول ملازم اول / والمجني عليه الثاني / كونهما موظفان عموميان (عسكريان بوزارة الداخلية) وكان ذلك اثناء وبسبب تأديته لوظيفته وذلك على النحو المبين بالتحقيقات .

وطلب عقابه وفقا لنص المادة ٢/١٣٤ من المرسوم بقانون رقم ١٢ لسنة ٢٠٠٨ بتعديل بعض الاحكام قانون الجزاء رقم ١٦ لسنة ١٩٦٠.

حيث إن وقائع الدعوى كما يبين من الاطلاع على الأوراق تتحصل فيما أبلغا به المجنى عليهم الأول ملازم اول / والمجني عليه الثاني الملازم من انهم وبتاريخ ٢٠١٩/٨/٣١ حال قيامهما بمهام وظيفتها في مخفر شرطة السلام حضر اليهما المتهم وابلغهما بتعرضه لحادث مروري فطلب منه المجنى عليه الأول ان يقوم بتصوير المستندات



المطلوبة لاستخراج الأوراق الخاصة بالحادث المروري واثناء ذلك ورد اليه بلاغ بوقوع حالة **وفاة وثغ** تناجلا بقيام المتهم بالصراخ والتحدث بصوت عالي خارج مكتبه مع المجنى عليه الثاني فخرج عليه الأول من مكتبه وتحدث مع المتهم وحاول تهدئته الا ان المتهم استمر بالتحدث بصوت عالي وقام باهانته بالقول والتأشير بيده، واختتم اقواله بأنه استخرج ورقة الحادث للمجنى عليه.

وبسؤال المتهم بالتحقيقات انكر ما نسب اليه من اتهام ، قرر بأنه تعرض للسب العلني بالالفاظ المبينة بالتحقيقات من قبل كلا من المجنى عليهمما الأول والثاني سالفي الذكر ، واختتم اقواله بأنه حضر الى المخفر برفقة موكلته / **ورقة الحادث** وكان يقوم بها وظيفته (محامي)

كمتهم - انكر مانسب اليه من اتهام / وباعادة سؤال المجنى عليه / كمتهم - انكر مانسب اليه من اتهام، وأضاف به تعرض للسب العلني من قبل / وبالتحقيقات انكرت ما نسب اليها من اتهام، اضافت حضر معها الى المخفر بصفته محاميها الخاص لاستخراج ورقة الحادث، وأضافت بان المتهم لم يقم باهانة الضابطان سالفي الذكر وانما الاخرين كانوا متسلطان في مكان عملهما واستهذنا بهما ولم يحترمونهما.

وبسؤال وبرأي المدعى بالتحقيقات قرر بان كلا من المتهم / والضابطان سالفي الذكر كان اسلوبهم طبيعي ولم يقم احدهما باهانة الآخر بالقول او التلويع باليد و أضاف بان المتهم هو محامي

وبسؤال وبالتحقيقات قرر بصحة اقوال المجنى عليهمما الضابطان سالفي الذكر.

وبسؤال قرر بصحة اقوال المجنى عليه الثاني سالف الذكر. وحيث ثبت بالاطلاع على تحريات المباحث المؤرخة في ٢٠١٩/١٠/٢١ . بان دلت التحريات السرية على قيام المتهم / بارتكاب الواقعه كما دلت على عدم صحة اقواله وانه لم يعرف عن صفته كمحامي عند حضوره الى المخفر وان الضابطان سالفي الذكر لم يقوما باهانته او سبه. وحيث ان المحكمة نظرت الدعوى على النحو الثابت بمحاضر جلساتها وفيها حضر المتهم بشخصه وانكر ما اسند اليه من اتهام، كما حضر وكيل عنه (محامي) وترافق شفاهة وقدم حافظة مستندات طالعتها المحكمة المت بها وقدم مذكرة دفاع طلب في ختامها القضاء اصليا ببطلان التحقيق

وحيث انه من المقرر بقضاء محكمة التمييز أيضا " ان التحريات لا تعدو ان تكون مجرد رأي
لصاحبها يخضع لاحتمالات الصحة والبطلان والصدق والكذب الى ان يعرف مصدره ويتحدد كنهه
ويتحقق القاضي منه بنفسه حتى يستطيع ان يبسط رقابته على الدليل ويقدر قيمته من حيث صحته او
فساده وانتاجه في الدعوى او عدم انتاجه، فالاصل ان للمحكمة ان تعول في تكوين عقيدتها على
التحريات باعتبارها معززة لما ساقته من ادلة طالما انها كانت مطروحة على بساط البحث، الا انها لا
تصلح بمجردها، لأن تكوين دليلا أساسيا على ثبوت التاهمة" (الطعن رقم ٧٠٩ لسنة ٢٠٠١ جزائي

جلسة ٢٠٠٢/٩/٢٤ القسم الخامس ص ٥٨٣)

وحيث انه بالبناء على ما تقدم وهديا به ، ولما كان الثابت للمحكمة بعد ان أحاطت بواقعات
الدعوى وبظروفها وملابساتها ومستداتها واخذها بما قرره كلا من
بان المتهم حضر الي المخفر بصفته محامي الأخيرة لاستخراج ورقة الحادث، و لا سيما بان
الثابت باقوال المجنى عليهم سالف الذكر و الشاهدان
يعمل بمهنة المحاماة
بالتحقيقات بانهم جميعا كانوا على علم بان المتهم
وانه حاضر برفقة موكلته حين حصلت الواقعه، فضلا بن تحريات ضابط المباحث لا
تعدو ان تكون مجرد تعبيرا لغير عن رأيه في الواقعه فتخضع لاحتمالات صحتها او بطلانها الى ان
يعرف مصدره ولما كان الثابت بالأوراق عدم كشف مجري التحريات عن مصدره ثم فأن المحكمة
تشكك بصحتها ، مما يعني ان الدفع سديد، فإنه لما كانت الجريمة متصلة بعمل المتهم (محامي)
الامر الذي يكون معه اجراءات التحقيق بإدارة العامة للتحقيقات باطلة لمخالفتها

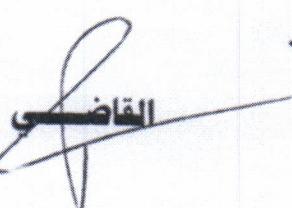
نص المادة ١١ مكرر من القانون سالف البيان ، ومن ثم تقضي المحكمة ببطلان إجراءات التحقيق
واحالة الدعوى الى النيابة العامة للاختصاص وذلك على النحو ما سيرد بالمنطق.

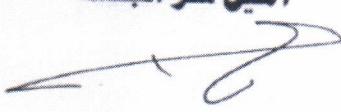
(فلهذه الأسباب)

حكمت المحكمة حضوريا:

اولاً: بطلان اجراءات التحقيق لعدم اختصاص الادارة العامة للتحقيقات للتحقيق والتصرف بها.

ثانياً: إحالة ملف الدعوى الى النيابة العامة حيث الاختصاص.


القاضي


أمين سر الجلسة

أركان
للاستشارات القانونية
Arkan Legal Consultants